الهجــرة غيــر الشــرعيــة

(المــوت مــن أجــل الحيــاة)

محمد سمير مصطفى

أستاذ الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

مقدمة

يقولون إن الهجرة هي: «هروب من فقر مؤكد إلى غنى محتمل»، وأضيف: «والموت بدرجة احتمال عالية».

لقد كان أول نصّ مكتوب عن الهجرة هو ما ذكر في كتاب «العهد القديم» عن هجرة سيدنا يوسف وإخوته، بعد أن تولى سيدنا يوسف خزانة مصر وإيراداتها. وظلّت مصر عبر العصور موطناً للقادمين من الجنوب والشرق والغرب. ومع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، تدفّق على مصر عشرات الآلاف من اليونانيين والإيطاليين الذين وجدوا فيها جنة للعيش وملاذاً للأمن. وكان الأفارقة القادمون من أقطار المغرب العربي يحطّون في مصر، وهم في طريق عودتهم من الأراضي المقدسة في مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، ومثلهم فعل الكثيرون من دول أفريقيا المسلمة.

على نقيض ما فعلته مصر مع هؤلاء المهاجرين إليها من اليونان وإيطاليا، تتعقب سلطات خفر السواحل والدوريات الجوية التابعة لهاتين الدولتين المهاجرين من دول جنوب المتوسط والأفغان، وهم يحاولون التسلل عن طريق البحر. وفي تصريح عنصري مقزّز لرئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلسكوني، الذي حقق فوزاً حاسماً في الانتخابات التشريعية التي جرت يومي ١٠ و١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، بعد سنتين من حكم يسار الوسط بزعامة رئيس الوزراء المستقيل رومانو برودي، نشرته جريدة **التلغراف** اللندنية في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، عكس ما يتوقعه البعض من أن المهاجرين الأجانب من خارج دول الاتحاد الأوروبي، خاصة العرب المقيمين بطرق غير شرعية، سوف يواجهون أياماً عصيبة خلال حكم برلسكوني، وذلك عندما وصفهم بأنهم «جيش الشر» (Evil Army).

ومن المعروف أن الفيليبينيين والإندونيسيين ومواطني شبه القارة الهندية (الهند ـ باكستان ـ بنغلاديش ـ سري لانكا) يهاجرون إلى الخليج، حيث يتقاضون أجوراً بخسة، ويعيشون ويعملون في ظلّ أسوأ الظروف المناخية. كما يأتي الرجال والنساء من دول أوروبا الشرقية (بلغاريا ـ رومانيا ـ بولندا) إلى العمل في مزارع البطاطا (الطماطم) الإيطالية، حيث يتم تجفيفها، ويعيش هؤلاء وسط ظروف إنسانية متدنية، وتطاردهم سلطات الهجرة وتتعقب عيشهم.

ومن المكسيك التي تحتل المرتبة الثانية والخمسين بين دول العالم في سلّم التنمية البشرية، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى ١٠,٧٥ دولاراً أمريكياً، يتسلل الأفراد نحو عمق الولايات المتحدة وولاياتها، بحثاً عن الرزق، وفي كثير من الأحيان دون أوراق ثبوتية للإقامة، وذلك من أجل العمل في مهن متدنية للغاية لا يقبل المواطنون في الولايات المتحدة الانخراط فيها.

وبالنسبة إلى اليمن، الدولة الأفقر بين مجموعة الأقطار العربية، التي تحتل المرتبة ١٥٣ في سلّم التنمية البشرية (بين ١٧٧ دولة)، ويصل فيها متوسط دخل الفرد إلى ٩٣٠ دولاراً أمريكياً (عام ٢٠٠٥)، يتسلل مواطنوها إلى العربية السعودية عبر طرق صحراوية ودروب جبلية

صعبة وطويلة ليبحثوا عن عيشهم في أغنى بلد نفطي في الشرق الأوسط. وهناك تقارير نشرتها محطة بي. بي. سي . (.B.B.C) التلفزيونية، تفيد أن هناك نحو ٣٠٠ حدث يمني يهربون شهرياً إلى العربية السعودية، باتجاه جدة، مدفوعين من ذويهم الفقراء بهدف التسوّل (المهنة التي تتلاءم مع أعمارهم وظروفهم).

الجدول الرقم (١)
ترتيب الدولة في سلّم التنمية البشرية والناتج المحلي للفرد في بعض الدول المختارة

السنة	الدولة	ترتيب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلى الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي
٢٠٠٥	الهند	١٢٨	٣٤٥٢
٢٠٠٥	باكستان	١٣٦	٢٣٧٠
٢٠٠٥	بنغلاديش	١٤٠	٢٠٥٣
٢٠٠٥	بلغاريا	٥٣	٩٠٣٢
٢٠٠٥	رومانيا	٥٢	١٠٧٥١
٢٠٠٥	بولندا	٣٧	١٣٧٤٨
٢٠٠٥	المكسيك	٥٣	٩٩٠٠
٢٠٠٥	اليمن	١٥٠	٩٠٠
٢٠٠٥	مصر	١٠٨	٣٨٠٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ «محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم»** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٧).

أولاً: في معنى المصطلح

١ ـ **الهجرة**: هي حركة السكان، وبصورة أدق، هي الحركة عبر حدود معيّنة بغرض الإقامة. وتعتبر الهجرة، إلى جانب الخصوبة وظاهرة الوفاة، عنصراً من عناصر تغيّر السكان. ويُستخدم مصطلحا «الهجرة الوافدة» و«الهجرة الخارجة» للإشارة إلى الحركة بين الدول (الهجرة الدولية). ويُستخدم التعبيران الموازيان لهما «الهجرة الداخلية إلى» و«الهجرة الداخلية من» للتعبير عن الحركة الداخلية بين مناطق مختلفة داخل الدولة الواحدة (الهجرة الداخلية).

أ ـ **معدل الهجرة الوافدة**: هو عدد المهاجرين الذين يصلون إلى مكان ما لكل ١٠٠٠ من السكان في هذا المكان في عام معيّن.

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين}}{\text{إجمالي السكان في المكان}} \times \text{ك } (1000)$$

وإلى هذا، تؤدي الهجرة الوافدة دوراً مهماً في نمو السكان في بعض الدول، ففي السويد تمثل الهجرة الوافدة أكثر من نصف النمو السكاني.

ب ـ **معدل الهجرة الخارجة**: معدل الهجرة الخارجة هو عدد المهاجرين الذين يغادرون منطقتهم الأصلية لكل ١٠٠٠ من سكان هذه المنطقة، وذلك في عام معيّن.

$$\text{معدل الهجرة الخارجية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الخارج}}{\text{إجمالي السكان في المكان}} \times \text{ك } (١٠٠٠)$$

وإلى هذا، نجد، على سبيل المثال، أنه خلال العقدين الأخيرين حدثت طفرة كبيرة في الهجرة الخارجة من دول أوروبا الشرقية، حيث هاجر أكثر من مليون ونصف المليون شخص من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وروسيا (وبخاصة يهودها)، إلى الغرب والولايات المتحدة.

ج ـ **الهجرة الصافية**: هي تأثير محصّلة عمليتي الهجرة الخارجة والهجرة الوافدة بالنسبة إلى سكان منطقة ما (بالزيادة والنقصان) كهجرة صافية.

د ـ **معدل صافي الهجرة**: ويبيّن معدل صافي الهجرة التأثير النهائي لمحصّلة عمليتي الهجرة الداخلة والخارجة لسكان منطقة ما، ويعبّر عنه بالزيادة أو النقصان لكل ١٠٠٠ من سكان المنطقة في عام معيّن.

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين ـ عدد المهاجرين المغادرين}}{\text{إجمالي السكان}} \times \text{ك } (١٠٠٠)$$

٢ ـ **الهجرة الدائمة** (Permanent Immigration): هي الانتقال من وحدة جغرافية إلى وحدة جغرافية أخرى، بهدف الإقامة والكسب إلى الأبد، مثل هجرة الأوروبيين إلى أستراليا والأمريكيتين.

٣ ـ **الهجرة المؤقتة** (Temporary Immigration): هي الانتقال من وحدة جغرافية إلى وحدة جغرافية أخرى، بهدف الإقامة والكسب بشكل مؤقت، مثل هجرة العمال العرب إلى دول الخليج للعمل والكسب.

٤ ـ **الهجرة غير الشرعية** (Illegal Immigration): هي الولوج أو دخول العمال إلى بلد ما دون وجود أوراق ثبوتية أو تصاريح دخول، وهذا عادة ما يتم إما عن طريق تهريب البشر (Human Smuggling)، أو عن طريق المهاجر نفسه، أو سمسار يسهّل للمهاجر عن طريق الهجرة غير الشرعية (Illegal Immigration) سبيل الوصول إلى الشواطئ، لينتهي دوره عند هذا الحدّ.

٥ ـ **الاتجار بالبشر** (Human Trafficking): غواية الأفراد (رجال ـ نساء ـ أطفال)، وتسهيل

انتقالهم إلى بلد الوصول، بهدف تشغيلهم في أنشطة غير شرعية مثل: البغاء ـ تجارة الأعضاء ـ المخدرات، وذلك عن طريق سماسرة، لكن دور السماسرة لا ينتهي عند وصولهم، ولكنه يمتد إلى الاستفادة ومراقبة هذه الأنشطة التي يتم توجيه من يتمّ جلبهم إليها.

وهذه الجريمة قد تتم بشكل فردي، مثل حالة شخص يزوّج ابنته القاصر إلى شخص طاعن مقابل منفعة مادية، وقد يتم استغلال هذه الابنة في أغراض أخرى غير الزيجة، وتضيع حقوقها كزوجة، وقد يتمّ عن طريق امرأة أو قوّاد يقوم بتجميع الفتيات من الريف عن طريق إغوائهن وأسرهن بالحصول على المال، ثم ينقلهن إلى المدن لتشغيلهن في المنازل المشبوهة، ويربح مالياً من هذا. كما يتم هذا داخل الدولة الواحدة، وأبرز أمثلته ما يحدث في تايلندا، حيث يتم جلب القاصرات من الريف إلى المدن، وتقديمهن إلى السياح الأوروبيين المولعين بالقاصرات. وعلى مستوى الدول، يتم تجميع الرجال والنساء والأولاد القصر والفتيات القاصرات لمثل الأنشطة المذكورة أعلاه.

ثانياً: الهجرة غير الشرعية، هل هي فعلاً غير شرعية؟

عندما يضغط الفقر والجوع والتهديد على الإنسان، وتقتله الحاجة، ولا يبدو هناك أي مخرج لأن يكسر هذا الطوق إلا بالرحيل، مصداقاً لقوله عزّ وجلّ: ﴿**ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**﴾[1]، فهل يعدّ ذلك غير شرعي، وليس هناك أي بديل آخر أو اختيار معقول؟ إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ينصّ على أن العمل حق، فأين هذا الحق الضائع أمام ملايين البشر الذين تخنقهم البطالة ومحدودية الدخل والحرمان الإنساني؟

ثالثاً: الظاهرة

١ ـ هناك ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ مهاجر دون أوراق ثبوتية أو تأشيرات مرور، يمضون في رحلات خطرة، ويركبون الموت، في مغامرات بحرية، ينظّمها سماسرة مجرمون من الشواطئ العربية صوب شواطئ الشمال الأوروبي كل عام (بحسب دراسة حكومية صدرت عام ٢٠٠٧).

٢ ـ من جملة الرقم المذكور أعلاه هناك ٥٥,٠٠٠ مهاجر تحرّكوا من جنوبي وشرقي المتوسط في قوارب شراعية أو بمحركات صغيرة، باتجاه الشواطئ الأوروبية في اليونان وإيطاليا وإسبانيا.

٣ ـ يوجد في ليبيا ما بين ٧٥٠,٠٠٠ ـ ١٠٠,٠٠٠ مهاجر مؤقت، ينتظرون هناك على أمل الولوج إلى الشواطئ الأوروبية بشكل غير شرعي. وهناك سماسرة جعلوا من عذابات هؤلاء المهاجرين مصدراً للأنشطة الريعية القذرة، المعتمدة على استغلال البشر وعذاباتهم

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٩٧.

وأحلامهم، بشكل يدرّ عليهم ما يقرب من نصف مليون دولار سنوياً، وذلك حسب ما يدفعه الفرد الذي يتراوح ما بين ٢٠ ـ ٢٥ ألف جنيه إلى السمسار.

٤ ـ لقد أصبحت هجرة الشباب المصري الذي يغادر الشواطئ الليبية، أو حتى المصرية، شوكة في جنب سلطات التشغيل والقوى العاملة المصرية، في ضوء غرق المئات من هؤلاء قبالة السواحل اليونانية والإيطالية قبل أن يبلغوا هذه الشواطئ.

٥ ـ ليس لدى الباحث أرقام موثقة لمن غرقوا في اليمّ، واختفوا في قاع البحر إلى الأبد، في عذاب إنساني يذكرك بمشاهد أولئك الذين قضوا نحبهم عند غرق العبّارة المصرية «السلام»، تاركين وراءهم مئات الحكايات لآبائهم المكلومين، يقتاتون عليها عند ساعات الغروب، بدلاً من التحويلات النقدية التي كانوا يحلمون بإرسالها إلى ذويهم، ويعيشون على أمل عودتهم معتقدين بأنهم لم يغرقوا، وإنما تمّ القبض عليهم عند سواحل الوصول، وأودعوا غياهب السّجون. لقد تركوا وراءهم الآباء والأمهات والزوجات الصبايا والأطفال دون عائل، ودون كاسب للعيش، وليس لهؤلاء شيء يعزّز عيشهم سوى الأمل.

٦ ـ كثير من الشباب المصري يتعرّض للقبض عليه عند شواطئ الوصول الأوروبية، وينقلون إلى معسكرات جماعية، وبخاصة في إيطاليا، واليونان، ومالطا، وقبرص، وإسبانيا.

٧ ـ بعض المصادر تقدّر من غرق قبل الوصول بالآلاف، وهناك مصادر تقول إن هناك ١٥٣ مصرياً غرقوا، و١٥٨ مفقوداً في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، وهناك ١٠٠٠ آخر تم ترحيلهم في الفترة المذكورة نفسها.

٨ ـ في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ فقط، فُقد ٧٤ مهاجراً قبالة سواحل اليونان، وهم ينتسبون إلى محافظات الدقهلية والبحيرة والمنوفية. وهناك ستة آخرين تمّ القبض عليهم من قبل خفر السواحل التونسية، عندما حاولوا السفر إلى أوروبا في الشهر نفسه.

رابعاً: متى بدأت الظاهرة؟

١ ـ بدأت الظاهرة منذ ١٥ ـ ٢٠ عاماً في قرية ميت بدر حلاوة، مركز سمنود (غربية)، عندما حفّزت حكايات الشباب الذين نجحوا في الوصول إلى إيطاليا، واليونان، والعيش والكسب هناك بشكل سار، وزواجهم من بنات هذين البلدين، مما حفز الشباب المتعطل على خوض التجربة على منوال ما فعله هؤلاء، حيث بدأت أعداد قليلة من أهالي القرية بالسفر بطريقة رسمية، وحصلوا على إقامات شرعية في فرنسا، فصادفوا النجاح، وبدأوا بجذب أقربائهم وأصدقائهم.

٢ ـ لقد ساهمت معدلات البطالة المُتزايدة على المستوى الوطني في مصر، ومحدودية فرص العمل، وتدني الأجور، وفقر القرى التي يتحركون منها، في إفراز هذه الظاهرة، حيث تُوضح الدراسات المُتاحة أن معظمهم من العمال الزراعيين، ومن أسر صغار الملاك، وغير المالكين (Landless) الذين لا تتناسب دخولهم مع حجم أسرهم وتطلّعات أفرادها.

الجدول الرقم (٢)
معدلات البطالة في الأقطار العربية (أحدث بيانات متوفرة)

الدولة	السنة	معدل البطالة (بالمئة)
موريتانيا	٢٠٠٤	٣٢,٥
العراق	٢٠٠٤	٢٨,١
فلسطين	٢٠٠٦	٢٣,٦
ليبيا	٢٠٠٤	١٧,٥
السودان	٢٠٠٤	١٧,٠
الصومال	٢٠٠٤	١٦,٣
اليمن	٢٠٠٥	١٦,٣
تونس	٢٠٠٦	١٤,٣
الأردن	٢٠٠٧	١٣,١
الجزائر	٢٠٠٦	١٢,٣
سورية	٢٠٠٦	٨,٢
لبنان	٢٠٠٤	١٠,٨
مصر	٢٠٠٦	١٠,٦
المغرب	٢٠٠٦	٩,٧
جيبوتي	٢٠٠٤	٩,٥
عمان	(٢٠٠٤)(*)	٧,١
السعودية	(٢٠٠٥)(*)	٦,٩
الكويت	(٢٠٠٧)(*)	٥,٥
البحرين	(٢٠٠٤)(*)	٣,١
الإمارات	(٢٠٠٤)(*)	٣,٠
قطر	(٢٠٠٤)(*)	٢,٣

(*) مواطنون فقط.

المصدر: منظمة العمل العربية، ومصادر دولية وقطرية متفرقة.

خامساً: وقائع وحقائق الهجرة غير الشرعية

١ ـ يشكّل عدد من دول شمال المتوسط (اليونان ـ إيطاليا ـ أسبانيا) فردوساً للعيش، وأهم نقاط الجذب لعشرات الآلاف من الباحثين عن هذا الفردوس. ويقوم بتهريب هؤلاء الشباب ما يُعرف بالمُهرّبين أو العبّارين، الذين يتقاضُون منهم مبالغ طائلة تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٣٠ ألف جنيه، في حالة المصريين الراغبين في السفر، في ضوء صعوبة حصولهم على أوراق ثبوتية شرعية لدخول تلك البلاد.

٢ ـ يتم نقل هؤلاء بواسطة مراكب شراعية مُتهالكة، أو مراكب ذات موتورات صغيرة، وفى ظروف صعبة وخطيرة، أبرزها عدم كفاية الوقود، وإمدادات الغذاء، لتكديس أكبر عدد من البشر في الرحلة الواحدة.

٣ ـ يفاجأ هؤلاء بوقوعهم في يد قوات مكافحة الهجرة غير المشروعة عند وصولهم، حيث يُخصص الاتحاد الأوروبي وسلطات الأمن في هذه البلاد للدوريات البحرية (خفر السواحل) أو الجوية ميزانيات طائلة لعمل ذلك. وسرعان ما تقبض عليهم هذه القوات وتضعهم في معسكرات الاحتجاز، وتُعيدهم بعد ذلك إلى أوطانهم. وبعض هؤلاء يُعيدون الكرّة لينجح بعضهم في أحيان، أو ينتهي بهم الحال في قاع البحر، أو يتمّ القبض عليهم، ويعودون إلى وطنهم مرّة أخرى.

٤ ـ في الأعوام الخمسة الأخيرة، تم توقيف ٤٠,٠٠٠ تونسي حاولوا اجتياز الشواطئ أو الحدود البريّة الفرنسية بطريقة غير شرعية.

٥ ـ تذكر فيوليت داغر أن هناك من ٣ إلى ٦ ملايين مهاجر متسلل في الاتحاد الأوروبي، يزيدون بمعدل ما بين ٣٥٠ ـ ٥٠٠ ألف متسلل سنوياً[٢].

٦ ـ ذكرت جريدة **الموندو** الإسبانية أن هناك ٩٢١ مهاجراً من الدول الأفريقية جنوب المتوسط ماتوا وهم يحاولون التسلل إلى إسبانيا في بداية عام ٢٠٠١، وهناك ٢١٠٠ وصلوا بالفعل، لكنهم يعيشون في مزارع لإنتاج الخضر والفاكهة في بيوت من الصفيح، وزرائب تتكوّم فيها القمامة، ولا تليق حتى بالحيوانات.

٧ ـ تذكر سلطات أمن الشواطئ الإسبانية أن هناك قرابة ٣١ ألف مهاجر من الدول الأفريقية قد تسللوا إلى جزر الكناري، بالإضافة إلى ٦ آلاف اختفوا وماتوا.

سادساً: دوافع الهجرة غير الشرعية

من منظور الدول الأوروبية المستقبلة للشباب الآتي من أفريقيا والأقطار العربية النامية، ينظر إلى هجرة هؤلاء دون أوراق ثبوتية وتأشيرات الدخول على أنه فعل آثم غير مشروع، يتم التعامل معه بالتوقيف والإحالة إلى معسكرات الاعتقال، للنظر في أفعالهم وترحيلهم من حيث أتوا. لكن من وجهة نظر هؤلاء، فإن القدوم إلى هذه الدول دون تأشيرة دخول هو عمل مشروع وغير آثم، لأنه هروب من حلقة الفقر الخبيثة، والبطالة المطبقة على رقابهم، وحياة تتساوى مع الموت. إذن، فإن فشل محاولة أحدهم لا تعني أنه سوف يكفّ عن هذا العمل، بل إنه سيعاود المحاولة مرات، على رغم كلفة كل رحلة التى تتراوح ما بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دولار أمريكي، التي يتقاضاها النخاس.

(٢) فيوليت داغر، **الهجرة.. إشكاليات وتحديات، فرنسا أنموذجاً** (باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

١ ـ تدني معدلات التشغيل وانتشار البطالة بين الشباب العربي

بلغ عدد السكان أقل من سن ١٥ عاماً حوالى ٣٥,٢ بالمئة من مجموع السكان، ويتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٣٢,١ بالمئة عام ٢٠١٥ (بحسب التقديرات المتوسطة المختلفة). هؤلاء هم الذين سيدخلون سوق العمل في غضون سنوات قليلة، وهؤلاء هم الذين يمثلون جيش التوقعات بمستقبل تتاح لهم فيه فرص العمل والكسب والزواج والعيش الرغيد. وإلى هذا بلغ إجمالي القوى العاملة في الأقطار العربية حوالى ١٢٢ مليون عامل، يمثلون حوالى ٣٨ بالمئة من إجمالي عدد السكان العرب، وذلك في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٣٥ بالمئة في عام ١٩٩٥، وبمعدل نمو سنوي قدره ٣,٢ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، وخلافاً لهذا، فما تزال نسبة العمالة من إجمالي سكان الوطن العربي أدنى مقارنةً بالأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. ولعل السبب في ذلك، هو اتساع قاعدة الهرم السكاني في الوطن العربي، بسبب عدد من العوامل، أكثرها تأثيراً هو ارتفاع عدد السكان دون سن ١٥ عاماً، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل. فعلى الرغم من ارتفاع مشاركة النساء (١٥ عاماً فأكثر) في جملة القوى العاملة العربية من نحو ٢٦ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣١,٢ بالمئة عام ٢٠٠٦، إلا أنها ما تزال أقل من الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وكذلك ما تزال فجوة النوع الاجتماعي في المشاركة في سوق العمل هي أدنى النسب في العالم، حيث لا تتجاوز ٤ إناث لكل ١٠ ذكور.

ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب:

أ ـ اعتبار الرجولة مرتبطة بالقوة والفعالية والإيجابية والعقلانية، أو اعتبار الأنوثة مرتبطة بالضعف والسلبية والعاطفية... الخ، وهو ميراث ثقافي قديم في بعض المجتمعات حوّلها إلى قناعات ثابتة.

ب ـ وجود نوع من التمييز السياسي ضد المرأة (قد يعود بعضها إلى المرأة نفسها وقلة رفاهيتها). فتمثيل المرأة في البرلمان في مصر بلغ ٢ بالمئة عام ٢٠٠٨، مقابل ٤٠ بالمئة في الأرجنتين، و٤٣ بالمئة في كوبا، و٤٢ بالمئة في فنلندا، و١٩ بالمئة في غينيا، و٨ بالمئة في ليبيا، و٢٣ بالمئة في تونس، و١٦ بالمئة في تركيا، في العام المذكور نفسه.

ج ـ ضعف مستوى التنمية البشرية لدى النساء في الوطن العربي.

وكما يذكر **التقرير الاقتصادي العربي** (عام ٢٠٠٨)، فإنه باستثناء جيبوتي وموريتانيا والصومال، التي بلغت نسبة الإناث إلى قوة العمل في كل منها ٤٨,٦ بالمئة، و٤٦,٦ بالمئة، و٤٦,٣ على التوالي، فإن هذه النسبة في بقية الأقطار العربية تتراوح بين حوالى ١٤ بالمئة (فلسطين والإمارات) وحوالى ٣٨ بالمئة (المغرب). وفي جانب آخر، سجل أحد عشر قطراً عربياً نسباً مرتفعة للأطفال بين سن ٥ ـ ١٤ عاماً، حيث تراوحت بين ٥ بالمئة في البحرين والجزائر، وحوالى ١٧ بالمئة في فلسطين. وبلغت أعلى مستوى لها في الصومال بحوالى ٤٩ بالمئة. وإلى هذا استحوذ قطاع الخدمات على حوالى ٥٥,٨ بالمئة، والزراعة ٢٧,٧ بالمئة،

والصناعة ١٦,٥ بالمئة، وذلك في عام ٢٠٠٦، بسبب محدودية الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، والتوسع في قطاع الخدمات.

إن فقر المجموعات المعرّضة للخطر (Unalterable Groups) يفتح الباب واسعاً أمام الاتجار بالبشر (Human Trafficking)، ومنها عمالة الأطفال (Child Labour)، وزواج البنات القاصرات المؤقت بالكهول، وما يترتب عليه من مآس اجتماعية للأمهات والأطفال على السواء، وعدم توثيق هذه الزيجات.

الجدول الرقم (٣)
معدلات البطالة في الأقطار العربية

القطر	معدل البطالة في القوى العاملة في القطاع الرسمي
الكويت	١,١
قطر	٣,٩
الإمارات العربية المتحدة	٢,٣
البحرين	-
عُمان	-
المملكة العربية السعودية	٥,٢
الأردن	-
لبنان	-
تونس	١٤,٢
الجزائر	١٥,٣
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢٥,٧
سورية	١١,٧
مصر	١١,٠
المغرب	١١,٠
اليمن	١١,٥
إريتريا	-

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ «محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم»**، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

٢ ـ المستوى التعليمي للمهاجرين

يكون المستوى التعليمي هو المحدّد الأساسي لمن ينتقل من العمالة الريفية إلى المدن وخارج الحدود، ومن يبقى كما هو في الريف. إن مستوى التعليم هو المحور الأساسي لهجرة المتعلمين وتأهلهم للسفر إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وهناك دلائل كثيرة على أن نسبة عالية من المهاجرين غير الشرعيين هم من الجامعيين وأصحاب المهارات، مما يعكس

مدى تحيّز الدول الغنية للعمالة، التي تمتلك قدراً أكبر من المهارات، التي تعود إلى مستويات التعليم الجامعي العالية التي تتلقاها هذه العمالة، ويحظى بها هؤلاء المهاجرون في مصر، وفي غيرها من الدول التي يتدفق منها هؤلاء[٣].

٣ ـ فقر الريف

ما تزال الفجوة بين المدينة والريف العربيين واسعة، ويساهم فقر قاعدة الموارد (محدودية الأراضي الزراعية، كما هو الحال في مصر، التي يبلغ فيها عدد الأفراد للفدان الواحد حوالى ٨,٥ فرد عام ٢٠٠٥)، أو الفقر المائي، ومحدودية المياه اللازمة لري المحاصيل، كما هو الحال في فلسطين المحتلة، التي يبلغ فيها النصيب السنوي للفرد من المياه نحو ٢٥٠ متراً مكعباً (عام ٢٠٠٥)، في تعميق هذة الفجوة.

بلغت نسبة سكان الريف في الأقطار العربية من إجمالي السكان عام ٢٠٠٧، البالغ عددهم ٣٢٦ مليون نسمة، حوالى ٤٥ بالمئة، وهؤلاء يأتون من خلفية ملكيات صغيرة، وحيازات متفرقة، أو أنهم أساساً معدمون لا يمتلكون أية حيازات زراعية. وعلى الرغم من وفرة ما كتب في السنوات الأخيرة عن فقراء الريف العربي، فإن المعلومات التفصيلية عن مستويات وتركيبة توزيع الدخل وتشريح الفقر في المناطق الريفية، ما يزال قليلاً. فالفقراء يعيشون جنباً إلى جنب مع من هم أكثر رفاهية، وهم يفتقرون إلى موارد الإنتاج، كما أنهم لا يمتلكون القدرة المالية التي تمكّنهم في كثير من الأحيان من شراء التقنيات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والغذائي. ومن المهم بمكان، في هذا السياق، تحديد الخصائص العامة لفقراء الريف، الأمر الذي يفيد كثيراً في فهم وتحليل النظم والآليات، التي تسرمد الفقر في المناطق الريفية.

إن فجوة الريف/ الحضر العربية هي أفصح صور التوازن التنموي المفقود، الذي يؤدي إلى تركيز التنمية في جانب الحضر على حساب الريف، مما يؤدي إلى تشوّه التنمية، وزيادة تدفق السكان من جانب الريف باتجاه الحضر بشكل وحشي، وذلك بسبب زيادة الحمولة/ السكانية الأرضية لمساحة السطح في المناطق الزراعية، ونقص فرص العمل والعيش، وتدني نوعية الحياة اللائقة.

وبالنظر إلى تغيّرات المناخ وارتفاع منسوب المياه في البحر المتوسط، فإن تغوّل مياه البحر على اليابسة المتاخمة للسواحل في دلتا مصر، تلقي عبئاً إضافياً على العمالة الريفية الشابة التي تجد فى الهجرة غير الشرعية ملاذاً وحلاً لمستقبل أفضل. ولذلك ينبغي استشراف اتجاهات عصر الهجرة المقبلة في أقاليم كانت هي المستقبل التقليدي لتلك العمالة في الخليج أو في دول الجوار الأوروبي أو غيرها.

(٣) لا تسمح الدول المستقبلة باصطحاب العمال لأسرهم وخاصة أنهم لا يقيمون بشكل شرعي.

٤ ـ الرغبة في الحصول على فرصة عمل، وتدبير نفقات الزواج، وبناء المستقبل

توضح دراسة علي فتحي أحمد (عام ٢٠٠٧) أن أهم دوافع وأسباب الهجرة تتمثل في البحث عن فرصة عمل (٩٦ بالمئة من المبحوثين)، و٨٠ بالمئة (تدبير نفقات الزواج)، و٧٠ بالمئة (تأمين مستقبل الأولاد)، و٩٦ بالمئة (الإنفاق على مطالب الحياة) [٤].

سابعاً: نماذج الهجرة (التحركات السكانية في العالم) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

لقد اتفق الدارسون في هذا السياق على التمييز بين أربعة نماذج شائعة، هي:

١ ـ النموذج التقليدي الكلاسيكي للهجرة[٥]

ينطبق على بلدان مثل كندا، والولايات المتحدة، وأستراليا، التي قامت ونمت في السياق التاريخي بحسبانها دولاً تضم شعوباً من المهاجرين. وقد قامت هذه الدول بتشجيع الهجرة واجتذاب أفضل عناصرها، إلا أنها فرضت قيوداً عدة وأنظمة الحصص على من يفدون إليها سنوياً، ويتمتع بأعلى نسب منها المهاجرون من الدول الاسكندينافية، وتتضاءل هذه الحصص كلما اتجهنا نحو دول الجنوب.

٢ ـ النموذج الكولونيالي الاستعماري

تمثله دول، مثل بريطانيا وفرنسا، اللتين تعطيان الأفضلية للمهاجرين القادمين من البلاد التي كانت خاضعة لسيطرتهما الاستعمارية سابقاً دون غيرهم. فبالنسبة إلى بريطانيا، يكون المهاجرون القادمون إليها من دول الكومنولث غالباً. وبالنسبة إلى فرنسا يكون المهاجرون القادمون إليها من مجموعة الفرانكوفونية، وهي الدول الناطقة بالفرنسية.

٣ ـ نموذج العمال الضيوف

هو النموذج الذي تتبعه دول مثل ألمانيا وبلجيكا والدانمارك، وفيها يجري قبول المهاجرين ودخولهم على أساس مؤقت، ولتلبية احتياجات سوق العمل، بصورة خاصة، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة، حتى لو قضوا فترات طويلة من الاستقرار والعمل في هذه البلاد، مثل الأتراك والقادمين من أقطار المغرب العربي.

(٤) علي فتحي أحمد، «أثر الهجرة (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السابع والثلاثون حول «قضايا السكان والتنمية: رؤى استراتيجية»، المركز الديمغرافي، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٥) أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥).

٤ ـ نموذج الهجرة غير الشرعية

هو النموذج الذي انتشر وزاد نطاقه في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، في ضوء القيود المشدّدة التي تفرضها الدول الصناعية على الهجرة. ويتمكّن الوافدون إلى هذه البلاد الصناعية خلسة، ودون تسجيل، من العيش فيها بعيداً عن السلطات الشرطية. ومن أمثلة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، المكسيكيون الذين يفدون إلى الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة، والمغاربة الذين يفدون إلى إسبانيا، والمصريون الذين يفدون إلى إيطاليا عبر الحدود البرية لهذه الدولة، أو من خلال شواطئها البحرية بتسهيلات من العصابات والمجموعات الدولية، التي تقوم بتهريب طالبي الهجرة في مراكب الموت(٦).

وعلى الرغم من أن وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة بين ٥ و١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، التي تتألف من ١١٥ صفحة، تم اعتمادها بالتزكية، تنصّ على حق كل دولة في تقرير مصير من يمكنه دخول أراضيها، ويقيم فيها بموجب أية شروط، إلا أنها في الوقت نفسه تحثّ الحكومات على ممارسة هذا الحق، مع مراعاة تفادي الأعمال والسياسات العنصرية أو المتسمة بكره الأجانب. ولكن هذا لا يحدث على أرض الواقع، فقوات البوليس في بلاد، مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، تهاجم تجمّعات المهاجرين غير الشرعيين، وتقتادهم إلى معسكرات للحجز لمدد طويلة، للتثبت من هوياتهم وترحيلهم إلى بلادهم الأصلية، فضلاً على ما ذكره العقيد القذافي مرة في وسائل الإعلام، من أن حرس الحدود الساحلية في تلك البلاد تغرق مراكب المهاجرين غير الشرعيين، للتخلّص من مشاكلهم دفعة واحدة، وإلى الأبد.

لقد اتسمت ظاهرة الهجرة، منذ مطلع الستينيات، بأشكال جديدة مختلفة عن سابقاتها في الفترات الماضية، حيث لم تعد التدفقات الأوروبية هي الشكل المهيمن على حركات الهجرة. وقد بدأ الناس بالهجرة من الدول ذات الاقتصادات النامية (Underdeveloped) إلى الدول الصناعية (Industrialized) باندفاع شديد من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

وفي عقد السبعينيات، بدأت الدول، التي مثلت مصادر رئيسية للهجرة، والواقعة في جنوب أفريقيا، مثل البرتغال وإيطاليا وإسبانيا، باستقبال المهاجرين من أفريقيا والشرق الأوسط، علاوة على الهجرة إلى الأمريكيتين ودول الخليج، خلال حقبة النفط المزدهرة، والآن إلى اليابان وكوريا وماليزيا.

(٦) تمكنت الأجهزة الأمنية المصرية من ضبط ١٣ شخصاً من محافظات مختلفة داخل الميناء الشرقي في دائرة قسم شرطة الجمارك بمحافظة الإسكندرية، في أثناء محاولتهم السفر إلى اليونان، كما تم ضبط اثنين من القائمين على تنظيم الرحلة، وهما المصري ماجد سعد، وشريكه طارق فؤاد طنطاوي (عربي الجنسية)، الذي تبين أنه مقيم في البلاد بتصريح إقامة لمدة ثلاثة أشهر بقصد السياحة. انظر: **الأهرام**، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٩، ص ١٢.

الجدول الرقم (٤)
معظم المهاجرين في القرن الحادي والعشرين من الدول النامية

الدولــة	النسبة المئوية للدول الأكثر طرداً للسكان في القرن الحادي والعشرين
المكسيك	١٠,٠
أفغانستان	٩,٩
المغرب	٩,٠
المملكة المتحدة	٧,١
الجزائر	٦,٧
إيطاليا	٥,٧
بنغلاديش	٥,٠
ألمانيا	٤,٩
تركيا	٤,٥
الفيليبين	٤,٣
مصر	٣,٥
باكستان	٢,٤
الهند	٠,٩
الولايات المتحدة	٠,٨
الصين	٠,٥

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٩: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية** (واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي، ٢٠٠٩).

ويتضح من الجدول الرقم (٤) أن الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل هي التي ترسل معظم المهاجرين، وفي مقدمتهم المهاجرين من المكسيك، وأفغانستان، والمغرب، والجزائر، وبنغلادش، وتركيا، والفيليبين، ومصر، وباكستان، والهند. ومع ذلك، فإن بلاداً، كالمملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة، والصين، ما زالت تقدم نسباً عالية من المهاجرين.

ثامناً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية

١ ـ في بلد المنشأ

أ ـ التعرّض لحوادث الغرق، والموت، والزجّ بالمهاجرين في السجون أثناء تسللهم عبر الحدود (برية أو بحرية).

ب ـ صعوبة إثبات وفاة هؤلاء الأزواج، ومن ثم حصول زوجاتهم وذويهم على أي دعم مالي أو معاش يعزّز أحوالهم المالية، ذلك أنهم يهاجرون بصورة غير رسمية أو غير قانونية، ولا تسجل هجرتهم في سجلات المهاجرين.

ج ـ الابتزاز المالي للمهاجرين وذويهم، جراء الاستدانة لتغطية تكاليف السفر من السماسرة الذين يقومون بإجراءات تسفيرهم غير الشرعي.

٢ ـ في بلد الهجرة

أ ـ العمل في مهن هامشية، مثل أعمال التنظيف، وفي المطاعم، وتجارة الخضر والفاكهة (التي يسيطر عليها المصريون في بعض المدن الإيطالية)، وصناعة البيتزا في إيطاليا (موطن هذا الطعام)، وبيع الجرائد.

ب ـ يتعرّض بعض هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين عند القبض عليهم إلى أنواع من الضغوط الأخلاقية والسياسية.

تاسعاً: نحو سياسات مخفّفة للهجرة غير الشرعية[٧]

١ ـ السياسة الإعلامية

الهدف: صيانة الحياة البشرية، وحماية آلاف الشباب المتعلمين والمنتجين من الموت.

الآلية: التوعية عبر وسائل الإعلام (الراديو ـ التليفزيون ـ السينما)، ومنابر الخطابة في المساجد والكنائس بالأخطار المحيقة بالهجرة، والتعرّض للموت والسجن من قبل الدول المستقبلة للهجرات غير الشرعية.

الإجراءات:

ـ إنتاج الأفلام الوثائقية والدرامية التي تبيّن أخطار الهجرة.

ـ تخصيص يوم من أيام الأسبوع تبثّ فيه خطبة الجمعة في جميع مساجد القطر حول موضوع الهجرة غير المنظمة، وبأنها خطر يهدّد الحياة ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾[٨].

ـ الإعلام الصحفي في الجرائد والمجلات.

٢ ـ سياسة القوى العاملة[٩]

الهدف: زيادة انخراط الشباب في أسواق العمل.

---

(٧) شرعت مصر في تنفيذ مشروع قومي على امتداد محاور ثلاثة: التوعية بمخاطر الهجرة غير المنظمة، والتدريب التحويلي لإعداد الشباب الراغب في الهجرة لمواكبة أسواق العمل في الدول المستقبلة، والمتابعة الأمنية بهدف تعقب السماسرة وتأمين الشباب داخل وخارج الوطن.

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٩٥.

(٩) حول تفصيلات أكثر، انظر: فاروق غنيم، «دور وزارة القوى العاملة والهجرة في مواجهة الهجرة غير النظامية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السابع والثلاثين حول «قضايا السكان والتنمية: رؤى استراتيجية»، المركز الديمغرافي، القاهرة، ٢٠٠٨.

الآلية: زيادة أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ في الاعتبار تكامل حلقات إنتاجها.

الإجراءات:

ـ زيادة مخصّصات الصناديق الاجتماعية لزيادة القروض الممنوحة للشباب.

ـ تأجير الأراضي القابلة للزراعة في الدول ذات الموارد الأرضية الاحتمالية العالية (Land Potential Countries)، وإرسال عدد من هؤلاء الشباب إلى تلك البلاد للعمل في فلاحتها، فضلاً على إنشاء مشروعات التصنيع الغذائي لزيادة القيمة المضافة[*].

ـ إنشاء صناديق التشغيل عن طريق فتح الاكتتاب للمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ـ تكثيف برامج التدريب التحويلي التي يمكن أن تنفذها الجامعات.

ـ توقيع اتفاقيات تصدير العمالة إلى الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية التي تتسم بعجز العمالة، وذلك عن طريق وزارة القوى العاملة والهجرة.

ـ إنشاء مكاتب للعمل في البلاد المستوردة للعمالة لرصد الفرص المتاحة، ومتابعة أحوال العمال، وتوجيه تحويلاتهم إلى القنوات الاستثمارية المناسبة.

ـ تبنّي إجراءات تعمل على تشجيع تبادل اليد العاملة بين الأقطار العربية، ممّا يقلل من حدّة البطالة، والاندفاع نحو الهجرة الشرعية من قبل الدول المصدرة، ومن جانب الأقطار العربية المستوردة، توقّي سلبيات العمالة القادمة من شبه القارة الهندية، مثل الدعاوى المحتملة لتلك العمالة بأحقيتها في الحصول على الجنسية وغيرها من التهديدات.

٣ ـ السياسة الأمنية[١٠]

الهدف: حماية الشباب من مخاطر السفر دون أوراق ثبوتية، وبوسائل نقل بحري أو بري غير آمنة تعرضهم للموت، وكذا التعرض لابتزاز سماسرة الهجرة.

الآلية:

ـ عمل دوريات بحرية (Sea Patrols) لمراقبة السواحل وعرض البحر.

ـ تعقّب سماسرة الهجرة وتعديل القوانين التي تجرّمهم وتحمي منهم الشباب.

ـ توقيع الاتفاقيات الأمنية مع دول البحر المتوسط المستقبلة للمهاجرين بهدف الترحيل الآمن لهم، وتبادل المعلومات بشأنهم لإثبات وصولهم أو وفاتهم، ممّا يخدم ذويهم في الوطن ■

(*) كما ينبغي ملاحظة أن هذه المشروعات بتأثيراتها الموجبة في الإنتاج والأسواق تنجح عادة في المناطق ذات البنية التحتية للطرق.

(١٠) لمزيد من التفصيل، انظر: نجاح فوزي، «الهجرة غير الشرعية: الأسباب ـ الآثار السلبية ـ طرق المواجهة،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه.